

تقرير

بعد نحو ثلاثة أشهر على مقتل سارة الأمين على يد زوجها بـ 17 رصاصة في رأسها، صدر أمس القرار الظني الذي ظن بالمدعى عليه بعقوبة الإعدام بموجب المادة 549 من قانون العقوبات. يعدّ هذا القرار أولى خطوات المسار القضائي، إذ حوّلت القضية إلى الهيئة الاتهامية، على أن تبدأ المحاكمات لاحقاً في محكمة الجنايات في جبل لبنان.

# القرار الظني في مقتل سارة الأمين الإعدام لع



أخبر القاتل ابنته أنّ هناك مفاجأة في الصباح من دون أن يفصح عنها (مروان بو حيدر)

أيضاً الشوقي

في 19 أيار الفائت قُتلَت سارة الأمين على يد زوجها علي الزين. الجريمة المروعة نفذت بـ 17 رصاصة اخترقت رأسها فحوّلتها إلى جثة مشوّهة. بعد أيام قليلة، نزلت عائلات الضحايا اللواتي سبقن سارة وكثر غيرهم، إلى الشارع للمطالبة بـ«العدالة لأرواحهن». وضع المشاركون آنذاك، القضاء في خانة المتهم الأول بالمشاركة في جرائم قتل النساء بسبب المماثلة في المحاكمات، والتوجه نحو اختلاق الأسباب التخفيفية.

بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على الجريمة، صدر أمس، القرار الظني في قضية مقتل سارة الأمين عن قاضي التحقيق في جبل لبنان محمد بدران، وفق المادة 549 من قانون العقوبات، التي تنص على عقوبة الإعدام. اعترف المدعى عليه، علي الزين، في التحقيقات الأولية بإقدامه على قتل

زوجته، مؤكداً أنه لم يكن لحظة الجريمة تحت تأثير الكحول، لكنه أشار إلى تناوله دواءً للأعصاب. إلا أنّ هذه المحاولة للحصول على أسباب تخفيفية لم تفلح، إذ أعلن طبيب القاتل، «أنّ الأدوية التي وصفها لعلي الزين لا تؤدي إلى الإدمان، وأنّ التوتّر والتشنج الذي يعانيه ليس من شأنه التأثير على وعيه وإرادته». يوثق القرار الظني اعترافات القاتل علي الزين الذي نفذ جريمته عن سابق تصوّر وتصميم، ويذهب إلى تحليل شخصية القاتل، واصفاً إياه بأنه «رجل قاس حاد الطباع ذو شخصية مهيمنة وتسعى للسيطرة، ويعتقد أنّ كل الناس سيئون، وأنه أفضل الناس وأوامره يجب أن تطاع، وهو دائماً على حق والآخرين على خطأ».

يروى القرار أنّ أوائل شهر نيسان وقع إشكال عائلي بين القاتل والضحية بسبب رسالة نصية تلقتها سارة الأمين (من شقيقها المقيم في تابلند لدى تواصلها معه بواسطة هاتف زوجها)، يطلب فيها من أخته ألا تنسى أنّ لديها أهلاً. فقد كان «محظوراً على سارة من دون سبب التواصل مع أهلها أو زيارتهم أو اقتناء هاتف خلوي، رغم أنّ حالة الزوج المادية كانت تسمح بذلك». جن جنون الزوج من الرسالة وتطوّر الإشكال إلى حد ضرب سارة أمام الأولاد والطلب منها مغادرة المنزل، فتصدت له ابنته فاطمة (وهي ابنته من زواج سابق)، مهددة إياه بأنها ستغادر مع سارة. غادرت سارة وفاطمة المنزل ورافقتهم دانا وديانا، ابنتا سارة. توجهت سارة وبناتها إلى منزل أخيها محمود الأمين. في هذا الوقت وصلت فاطن، ابنة سارة، إلى المنزل، فطلب القاتل منها ومن أخيها ألا يتواصلا مع والدتهما إن أرادا أن يبقيا في المنزل، لكنهما رفضا فطردهما. ولتثبير غيظ أولاده الذين آثروا الذهاب مع والدتهم عوض البقاء معه، باع علي الزين سيارتهم الثلاث واقتنى بثمنها سيارة جديدة له «بغرض إشعارهم بعمق خسارتهم لتضامنهم مع والدتهم».

دفع هذا الأمر سارة إلى التقدّم بشكوى جنائية أمام النيابة العامة في جبل لبنان بتاريخ 7 أيار 2015 بموضوع عنف أسري، فالتصل عناصر مقرزة بعيداً بالمدعى عليه الذي زعم أنه ليس الشخص المقصود، وسارع إلى تكليف زوجة جاره التواصل مع سارة لإقناعها بضرورة



يقول محامي عائلة الضحية أشرف الموسوي (الصورة) إنّ «هذا القرار يمهد الطريق قضائياً أمام الهيئة الاتهامية ومحكمة الجنايات لإدانة المدعى عليه وفق المادة 549. باعتبار أنّ القرار الظني احاط بالوقائع إحاطة شاملة وواضح جميع الملبسات التي رافقت عملية التصفية. ويلغى أي إمكانية لاحقاً للادعاء أنّ علي الزين مختل عقلياً». أفا شقيق الضحية، محمود الأمين، فقد اعلنت أنّ «العائلة كانت بانتظار هذا القرار». أملاً أنّ «يصدر الحكم العادل والقانوني في قضية سارة».

جارتها، فاتصلت بزوجة شقيقها وسالته عن مكان وجود مفاتيح منزل شقيقها، فسارعت الزوجة إلى الاتصال بشقيقها لتخبره عن رغبة سارة في العودة إلى منزله، إلا أنّ شقيقها رفض بسبب استيائه من قرارها الأخير بالعودة إلى زوجها.

يقول القرار الظني إنّ سارة شعرت في هذه اللحظات بأنّ «العالم قد تخلّى عنها وأن لا فائدة من معاندة القدر»، فعادت إلى منزل زوجها،

التصالح مع زوجها. نجحت الجارة في إقناع سارة بأنّ زوجها تغيّر نحو الأحسن، «فاتخذت قرارها المشؤوم بالعودة إليه خلافاً لإرادة أهلها». تمثّل الجارة في هذه الحالة، المجتمع الذكوري الذي يطلب دائماً من المرأة «ألا تخرب بيتها» حفاظاً على عائلتها وأن تتحمّل معاناتها، وبذلك يكون المجتمع مشاركاً فعلاً في الجريمة، سواء حصل هذا عن حسن أو سوء نية.

عادت سارة إلى منزل زوجها، إلا أنّ أملها خاب، إذ إنّ زوجها لم يتغيّر، بل استقبلها استقبالاً بارداً، معاتباً إياها على تقدّمها بشكوى جنائية. لحظات قليلة، حتّى وقع خلاف بين القاتل وابنته فاطن، فرماها أرضاً. عندها صرخت سارة أنّ «يطلبوا الشرطة»، فسارع زوج الجارة، التي توسّطت سابقاً لعلي الزين، إلى إخراج القاتل من المنزل والتجوال بالسيارة لتهدئة الأجواء. كذلك خرجت سارة مع أولادها بسيارة

قائلة باستسلام: «بدي أرجع ويلي بدو يصير يصير». قضى الزوجان ليلتا 18 و 19 أيار يتشاجران، ليتضح أنّ القاتل كان قد خطط جيداً لتنفيذ جريمته، إذ أخبر ابنته فاطن قبل إخلادها إلى النوم أنّ هناك مفاجأة في الصباح، من دون أن يفصح عنها. لم ينتظر علي الزين حلول الصباح، فالشجار مع سارة تطوّر فجراً، وأبلغته مجدداً أنّها ستغادر المنزل مع أولادها صباحاً، ما استغفر القاتل الذي «كان يعتقد أنّ سارة عادت إليه مهزومة، وأنّ الأمر عبارة عن انتصار لعنجهيته، فأحسّ بأنّ كبرياءه قد مُسّت!». هكذا، بذكورية وحشية، أحضر علي الزين سلاح كلاشنيكوف من داخل غرفة النوم وخرج إلى الصالون حيث توجد سارة، اقترب منها وأطلق 17 رصاصة. استفاق الأولاد على صوت الرصاص، فحاول الابن أن ينفذ والدته بأن يبعد فوهة الرشاش الحربي عنها، فما كان من القاتل إلا

التوتر والتشنج الذي يعانيه ليس من شأنه التأثير على وعيه وإرادته

## نقل «نفايات خطيرة» من جبيل وأخرى تنتظر الترحيل

تقرير

والمأمون للمصدر والتي بلغت 330 ألف دولار أميركي. ولما كان إخراج تلك المصادر المشعة من الخدمة يصنفها «نفايات مشعة خطيرة»، تقوم المستشفيات المعنية بخزنها حالياً (4 مصادر كوبات موجودة في 3 مستشفيات في لبنان) بشكل آمن ومأمون وبإشراف خبراء الهيئة، ليصار لاحقاً إلى إخراجها تبعاً من الأراضي اللبنانية إلى بلدان المنشأ. وفور توفر

الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية مع الدوائر المختصة في الوكالة ومع الشركة المصنعة للمصدر ومع إدارة مستشفى المعونات منذ بداية عام 2014 لإيجاد الإطار التقني والقانوني لنقل المصدر إلى بلد المنشأ، علماً بأن عملية فكّه ونقله وشحنه تتطلب تقنيات معقدة وأخذ الموافقات اللازمة. وقد ساهمت الوكالة في المباحثات وتحملت كل التكاليف المتوقعة للنقل الآمن

وقد قام خبراء المجلس بإعداد المصدر المشع للنقل بتوضيبه ضمن حاوية خاصة من الرصاص وفقاً للمعايير الدولية ونقله إلى مطار رفيق الحريري الدولي بمواكبة الجيش اللبناني، بانتظار الطائرة الخاصة التي أعادته في اليوم التالي إلى بلد المنشأ بالتنسيق بين القوى الأمنية المعنية (الجيش اللبناني وجهاز أمن المطار والمديرية العامة للجمارك). وقد عملت

بلد المنشأ، بإشراف مدير الهيئة الدكتور بلال نصولي وبالتنسيق مع خبراء الوكالة. وهو أحد المصادر المشعة التي كانت تستخدمها مستشفيات لبنان المعالجة الأورام السرطانية، وقد تم الاستغناء عنها واستبدالها بمسرعات نووية خطية حديثة، ما وجب إخراجها من لبنان وإعادتها إلى بلد المنشأ لتخاشي أي ضرر قد تلحقه بالصحة العامة والبيئة.

أعلن المجلس الوطني للبحوث العلمية أنه «ضمن إطار التعاون القائم بين الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما في برنامج تعزيز الأمن النووي في لبنان، أنجز خبراء الهيئة، نهار الجمعة الماضي، عملية إخراج مصدر كوبات - 60 مشع مصنّف خطراً للغاية من مستشفى المعونات - جبيل إلى